حرب من نسل حروب إسرائيل السابقة

انطوان شلحت

يحلو لكثيرين من أصحاب المواقف الليبرالية في إسرائيل أن يُرجعوا التوحّش الذي يفوق أي خيال في جرائم الحرب التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزّة وفي لبنان إلى سبب واحد ووحيد، وهو انتشار الأصولية الدينية، ومثابرتها على إرسال أذرعها إلى جميع أجزاء المجتمع بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنيّة. ولدى سبر التفاصيل يمكن العثور على شبه إجماع بين هؤلاء، على أن هذا الانتشار بدأ جليًا أكثر على أعتاب خطة فك الارتباط مع قطاع غزة التي جرى تنفيذها عام 2005، عندما قال أحد الحاخامين (أبراهام شابيرا)، في كانون الأول/ ديسمبر 2004، لجنود الجيش الإسرائيلي «إن رئيس الحكومة ليس ربّ البيت، بل إن ربّ البيت هو الله جلّ جلاله». وبلغ إحدى ذُراه في كانون الأول/ ديسمبر 2019 عندما دعا وزير العدل الإسرائيلي في ذلك الوقت، يعقوب نئمان، إلى فرض قوانين الشريعة اليهودية رويداً رويداً على الحياة العامة في إسرائيل. وقبلهما، إبان انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، أعلن الحاخام إيليكيم لفانون، وهو أحد أبرز «حاخامي يهودا والسامرة»، أنه «آن الأوان لأخذ الصولجان، والعودة إلى فترة الملك داود ومعرفة أن الحاخامين ليس عملهم تدريس التوراة فقط بل أيضاً إقامة قيادة تكون بمنزلة الحكومة الحقيقية لشعب إسرائيل»! في الواقع، ما يقف وراء هذه الرؤية، سواء تنطوي على عمى أو على تعامٍ، هو سعي من يصفها الباحث والأكاديمي الإسرائيلي يغيل ليفي بـ «الطبقة البيضاء العلمانية» لتطهير نفسها من المسؤولية عن النتائج الأخلاقية والاستراتيجية للحرب الراهنة، والتي سبق لها أن وضعت أسسها، وبصفته باحثاً متخصّصاً في الفكر العسكري، يؤكد ليفي أن هذه الحرب ليست نتاج تغلغل الأصولية الدينية في معظم شرايين المجتمع الإسرائيلي، وأنه بالرغم من أن دوافع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو السياسية تتجلّى فيها، إلا أنه لا يجوز اعتبار ذلك الدوافع المحرّك الرئيسي لها، لكونها حربًا مزروعة عميقًا في الثقافة السياسية الإسرائيلية العلمانية، حتى لو ازداد تطرُّفها بعد السابع من أكتوبر (2023). كما أنه يفيد بأن طواقم سلاح الجو والاستخبارات، وكذلك العناصر الذين يقومون بتطبيقات برامج الذكاء الاصطناعي، ليسوا من تيارات الأصولية الدينية، وطبعاً ليسوا من داعمي نتنياهو، بل هم من ناحية اجتماعية جزء من النواة الصلبة لما يعرف بمعسكر الوسط - يسار. ويجب القول إنهم كذلك المسؤولون عن القتل غير المسبوق للمدنيين في غزّة خلال الأسابيع الأولى من الحرب. ولدى بعضهم الشغف والرغبة في الانتقام، بحسب ما كشفت أبحاث وتحقيقات صحافيّة عديدة.

ينسحب ما يقوله هذا الباحث بالنسبة إلى القبيلة البيضاء العلمانية على رموزها في المعارضة الإسرائيلية الحالية، فمثلاً زعيم حزب «المعسكر الرسمي» بني غانتس يتصرّف بصفته قائدا عسكريا. وما عاد سرّاً أنه خلال مشاركته في حكومة الطوارئ كان من أشدّ الداعين إلى أن تكون الحرب في غزّة ولبنان أكثر صداماً وهجوماً، وإلى أنه كان من الأفضل برأيه احتلال رفح منذ فبراير/ شباط وليس في مايو/ أيار 2024 كما حدث بالفعل. والدعوة إلى هذا النهج الحربيّ الهجومي هو أيضاً ديدن يئير غولان، زعيم حزب «الديمقراطيون» الذي أعلن عن تأسيسه خلال الحرب في سبيل توحيد صفوف اليسار الصهيوني، ونجم عن تحالف حزبي العمل وميرتس. ففي مقال نشره غولان، وهو جنرال سابق، مع خبير عسكري إسرائيلي آخر، في صحيفة هآرتس، في مناسبة مرور عام على الحرب، أكّد أن من الضروري إعادة تقييم الافتراضات الأساسية الكامنة في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، والكونات الأساسية في مفهوم الأمن القومي، وجزم بأن من الواضح فعلاً أنه ستكون هناك حاجة إلى جيش وميزانية أمنية أكبر، وإلى نهج أكثر هجوماً. وعلى إسرائيل أن تحافظ على وجود قوة برّية ضاربة، لأن مثل هذه القوة تحسم الحروب!

هل فشل الحُلم الإسرائيلي بشرق أوسط جديد؟

ماهر أبو العجد

من المهم إيضاح أولاً أن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الهادف إلى إحداث تغيير ديموغرافي وجيوسياسي في المنطقة العربية لصالح إسرائيل ليس قرين حرب الإبادة الجماعية الهوياتية التي يشنها الكيان الصهيوني حالياً، بشكل فج في قطاع غزّة، وبطرق متفاوتة الفظاعة في الضفة الغربية والجنوب اللبناني، وإن لهذا الإصطلاح الإسرائيلي - الغربي سياقاً تاريخاً ممتدّاً من الناحية العملية على الأقل، منذ فترة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إسحاق رابين، ووزير خارجيته شمعون بيرين، أوائل تسعينيات القرن الماضي، وإنْ قد كان شابه بعض التغييرات الهيكلية، التي أعادت تعريف الكيان الصهيوني باستبدال الأرض، بوصفها مشروع التهجير، الذي عمدت إسرائيل لتحقيقه بارتكاب أبشع جرائم الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وهدم كل مقوّمات البقاء. ومع ذلك، يتمسّك الفلسطينيون بأرضهم وهويتهم العربية، باخر قطرة من دمائهم، وباخر رمق لهم في الحياة لم يفقده الجوع والخذلان والمرض.

والماثل اليوم ان غريزة البقاء لدى الفلسطينيين، والاستفادة من درس نكبة 1948، أطاحت السردية الصهيونية القائمة على المظلومية والنبذ، وقهرت التفوّق العسكري، والتكنولوجي، وأعادت إحياء القضية الفلسطينية، وحقّ الفلسطيني في أرضه، ذلك الحقّ الذي تعتسفه الأنظمة العربية بمسمّى «حلّ الدولتين»، وأوجدت مناصرين للقضية الفلسطينية في معقل الصهيونية (المجتمعات الغربية)، ووضعت الأنظمة الغربية، وخصوصاً الأوروبية، في مأزق أخلاقي أمام شعوبها وادعاءاتها القيمية. ثانياً: قدرة حزب الله على امتصاص ما يمكن تسميتها الضربة غير المتوقعة، أو الخرق الاستخباري، الذي نجحت من خلاله إسرائيل في اغتيال (تقريباً) قادة الصفين، الأول والثاني، في الحزب. ومع ذلك، نجحت المقاومة في المحافظة على معادلة الصراع المعلنة سابقاً، أي إن إسرائيل لم تستطع، وربما لن تستطيع، إعادة سكان المستوطنات في الشمال بالفعل العسكري التدميري، واحتلال ما تطلق عليها المنطقة الآمنة منزوعة السلاح، التي تمتد من الحدود حتى ما وراء نهر الليطاني، لأن ذلك يستلزم قتالاً التحامياً، وإسرائيل غير قادرة عليه، وإذا ما أقدمت على هذا النوع من المواجهة فإنها قد تُجابه بمقاومة أعنف من التي لاقتها في قطاع غزّة، بمعنى أنه لا يمكن تغيير حقائق الجغرافيا بالتفوق التكنولوجي وحده، لأن التكنولوجيا لا تصنع نصراً عسكرياً ساحقاً يُمكّن من إحداث تغيير ديموغرافي شامل، كما تطمح إسرائيل. والحال أن حزب الله تعدّى في استهدافاته المستوطنات الحدودية، إلى الاستهداف شبه المتواصل لحيفا، إحدى المدن المهمة من الناحية اللوجيستية للكيان الصهيوني، كونها أحد معاقل الصناعات الإسرائيلية، وبمقدور المقاومة في لبنان مواصلة استهدافها أيضاً من وراء نهر الليطاني، اعتماداً على المعادلة العسكرية القائمة، قد يجعل هذا المنطلق في التحليل بعضهم يتصوّر أن المنظور الإسرائيلي للصراع يدور ضمن نطاق قرار مجلس الأمن 1701. وهنا يبرز سؤال منطقي: لماذا لا تكون إسرائيل تسعى، في الأساس، إلى احتلال نهر الليطاني، وتحويل صبّه من البحر الأبيض المتوسط نحو الأراضي المحتلة في فلسطين؟ تماشياً مع معطيات الواقع التي تؤكّد أن كل ما تقوم به حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل منذ عمليات 7 أكتوبر (2023) هي محاولات لتحقيق أحلام قديمة، ومخططات كانت معدة سلفاً ومخبأة في الأدراج.

> أي حرب كبيرة تخلص في النهاية إلى واقع جديد، وإن هذه الحرب كذلك ستأتي بوضع جديد، لكنه لن يكون بالضرورة متماشياً مع طموح إسرائيل بشرق أوسط جديد

العامل الثالث، قدرة إيران في الإبقاء على معادلة الصراع بعيدة عن مشروعها الأهم «البرنامج النووي»، الذي نجا من الاستهداف الإسرائيلي نتيجة معطيين: الافتقار الإسرائيلي لمقومات ضرب المنشآت النووية شديدة التحصين، التي يستلزم تدميرها قنابل ثقيلة لا يملك الكيان الصهيوني القاذفات القادرة على حملها، وفقاً للتقدير العسكري. الرغبة الأميركية في عدم انزلاق المواجهة القائمة نحو حرب شاملة، لا تحدّدها واشنطن في هذا التوقيت بالذات، الذي تنخرط فيه، في أتون حرب تكاد تكون مباشرة مع روسيا في أوكرانيا. العامل الرابع في فشل مشروع «الشرق الأوسط الجديد» الصهيو أميركي غير منخرط في المجابهة الخشنة، ويعتمد على الوسائل الناعمة في إدارة الصراع، والتعامل مع تهديداته المباشرة، والمقصود هنا الموقف المصري الثابت من رفض مشروع التهجير، وتصفية القضية الفلسطينية.

لكن الإشكال الحقيقي الذي تواجهه مصر في هذه الفترة العصيبة التي شبّهها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بفترة ما بعد نكسة 6 يونيو/ حزيران (1967) هو أن مصر لا تمثل حلفاً عربياً أو موقفاً موحداً، كما جرت العادة، على امتداد تاريخ الصراع العربي الصهيوني منذ نكبة 1948، بل هنالك تفاوت وانقسام عربي في التعاطي مع وقائع الحرب الصهيونية التي أثرت كثيراً في الدولة المصرية ومقدّراتها، ووضعتها أمام تحدّيات كبيرة تستهدف أمنها القومي وثقلها الجيوسياسي المتمثل بقناة السويس، في وضع تبدو فيه الدولة المصرية محاصرة بأزمتها الاقتصادية، وبالاحتشاد الأميركي الغربي وراء العربدة الإسرائيلية. يتجلّى ذلك التفاوت أو الاختلاف في التقدير الاستراتيجي العربي للمشروع الصهيوني بوضوح بين مصر والإمارات، بينما تحتفظ السعودية بمقاربة خاصة تنتظر من خلالها الإدارة الأميركية المقبلة، لعلها تحصل على الصفقة المناسبة.

والواقع أنه كما جرت العادة بأن أي حرب كبيرة تخلص في النهاية إلى واقع جديد، فإن هذه الحرب كذلك ستأتي بوضع جديد، لكنه لن يكون بالضرورة متماشياً مع طموح إسرائيل بشرق أوسط جديد تتسيّد فيه، وهي الكيان الدخيل على الجغرافيا العربية، لأنه طموح يقفز على حقائق الجغرافيا والتاريخ، وعلى قدرة هذه الأمة في مجابهة المحن، وقدرتها الأصيلة على تخليق مقاومتها لكل محتل، مهما تجبّر ودمّر.

(كاتب يمني)

في واقعة أمستردام

علي انوزلا

مرّة أخرى، كشفت أحداث أمستردام في هولندا، وللمرّة الألف، نفاق الغرب وازدواجية معاييره وزيف خطابه وشعاراته ومدى ارتهان قادته وساسته وحكوماته وإعلامه ومفكّريه للوبي الصهيوني العالمي، ففي لحظةٍ انتفض هذا العالم وكأنه كتلة واحدة، ليندّد ويشجب ويدين باقسى العبارات، ومن أعلى المستويات ما اعتبرها «معاداة للسامية» تستهدف اليهود في العالم، وصدرت عبارات التعاطف وبيانات التضامن مع إسرائيل وشعبها، حتى قبل أن تتجلى الحقيقة وتتضح الصورة. فهل كانت هذه الأحداث التي تشهدها مناسباتٌ رياضية عديدة، وتُدرج في باب «الشغب الرياضي»، ويتم التعامل معها في حدود القوانين التي تؤطّر لعبة كرة القدم وتنظم حضور جماهيرها، ستاخذ كل هذا الزخم من التعليقات والتصريحات والمتابعات، لو لم تقلب الرواية الصهيونية ترتيب الأحداث وتضع الإسرائيليين في موقع الضحية؟ وهل كانت هذه الواقعة ستأخذ كل هذا البعد، لولا السياق الذي وقعت فيه، حيث حرب الإبادة الجماعية مستمرّة في غزّة منذ أكثر من 400 يوم؟ وهل كان سيُعطى لها كل هذا البعد السياسي، لولا الاستغلال السياسي والإعلامي لها من الآلة السياسية والإعلامية الصهيونية التي سارعت إلى تسييسها وتجييرها لصالح روايتها؟

منذ الساعات الأولى لهذه الأحداث، سارعت إسرائيل إلى تعميم روايتها الرسمية لما جرى لتحوّرها كما لو كانت مدبرّة سلفاً بدافع كراهية اليهود ومعاداة السامية، وكان أول من افتتح سيمفونية الكذب رئيس وزراء الكيان الصهيوني، بنيامين نتنياهو، الذي شبه ما حدث بـ «ليلة البلور»، في إحالة على ما تعرّض له يهودُ من اضطهاد على يد النازيين في إحدى ليالي عام 1938، وكان ذلك بدايةً مسلسل «الهولوكوست» النازي، وبسرعة تحرّكت وسائل الإعلام الغربية الكبيرة لترديد صدى كذب الرواية الإسرائيلية، وتعاقب صدور التصريحات المتضامنة مع إسرائيل، والتنديدات بـ«أعداء السامية» و«مضطهدي اليهود» من ملك هولندا ورئيس وزرائها، إلى الرئيس الأميركي مروراً بالرئيس الفرنسي والمستشار الألماني ورئيسة المفوضية الأوروبية. وأجمعوا كلهم وبلسان واحد على إدانة المواطنين الهولنديين الذين تشاجروا مع المشجعين الإسرائيليين. ولم ينتظر أيٌّ من هؤلاء أن يتبين حقيقة ما جرى، واتساق الجميع مع الرواية الإسرائيلية للأحداث، تماما كما جرى يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. كان يكفي هؤلاء أن تضع إسرائيل نفسها في موقع الضحية، وأن يكون الطرف الآخر عربيا ومسلما، حتى لو كان الجنسية الهولندية، لتصبح التهمة جاهزة والمسؤولية ثابتة والحكم نافذاً. وهكذا سمعنا تصريحات تصف تلك الليلة بـ «المروّعة» كما قال رئيس الوزراء الهولندي ديك سخوف، الذي عبّر عن شعوره بالخجل مما تعرّض له المشجعون الإسرائيليون في بلاده، ليتبعه ملك بلاده ويليم الكسندر ويشار إلى أنّ له دوراً في إطلاق مبادرة سياسية باسم «الضمير السوري» في 2011، وتنصّ على بقاء بشّار الأسد داخلياً أو إقليمياً، وانتهت مع انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الذي أشرف عليه فاروق الشرع، وقد رفضت السلطة كل المبادرات الإقليمية والدولية للإصلاح السياسي. والجدير ذكره هنا أنّ النظام لم يهتم لهيئة التنسيق الوطنية التي تشكّلت في مايو/ أيار 2011، رغم أنّها رفعت شعارات السلمية وضدّ العنف والطائفية والتدخل الخارجي.

لم يستفد النظام من خبرات الأب أو الابن في التحوّل الاقتصادي الليبرالي، على الرغم من أنّ كلّ تحوّل ليبرالي ضدّ مصالح الأكثرية، بل عمل على توظيف الرجلين في خدمة تحوّل ليبرالي يتناسب مع السلطة الناهبة ولأجْلها، وهذا ما أدّى إلى الفشل الكبير في مآلات سورية الراهنة، ولكن الأب والابن اندمجا مع مشيئة حافظ الأسد ثم ابنه. ولهذا كان دورهما سلبيّاً للغاية مثل السبعينيات وإلى لحظة استقالة راتب في 2008. لعب هذا الدور كلّ من خالد بكداش، سياسيّاً، وكفتارو والبوطي، دينيّاً.

> اكدت أحداث امستردام أن المواطن العربي في المهجر، ولو يحمل جنسية أجنبية، قلبه وضميره وعقله مع قضية فلسطين. وهذه رسالة إلى الأنظمة المطبّعة

صمت الملعب بالصفير وصرخات الاستهجان، فقط لأن الحكومة الإسبانية، رفضت أن تزكي جرائم الحرب التي ترتكبها دولة الاحتلال في غزّة. كما لم يكفوا على ترديد هتافات عنصرية ضد العرب والفلسطينيين وشتائم موجّهة ضد أطفال غزّة الشهداء والأحياء منهم، عندما ردّدوا شعارات تفتخر بتدمير جيشهم مدارس غزّة لأنه لم يعد يوجد فيها أطفال!

وجدت هذه الرواية التي غيّبها الإعلام الغربي لها صدى في صحيفة هآرتس الإسرائيلية على عمود جدعون ليفي الذي كتب مستنكرا «ما أوقحنا.. نحن نقتل ونبطش ونحرر ثم نستعجب كراهية العالم لنا». واعترفت زميلته في الصحيفة نفسها ياردين سكوب، المقيمة في هولندا، بأن المشجعين الإسرائيليين هم من بدأوا بالاستفزاز، قبل أن تتساءل: «ما الذي اعتقدتم أنه سيحدث حينما هتفتم مئات من الأبرياء، أغلبهم من الأطفال والنساء والمدنيين العزّل، في غزّة ولبنان، لا بل إنها تفعل ذلك منذ أكثر من 400 يوم، وبدعم ومساعدة مالية وعسكرية وسياسية ودبلوماسية وإعلامية من هؤلاء الحكام الغربيين الذين لم نسمع أيا منهم يدين جرائم حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزّة ولبنان، وخلّفت أكثر من 150 ألف شهيد وجريح ومفقود، عدا عن اللاجئين والمشرّدين، كما لم نسمع تعاطفهم وتضامنهم مع الملايين الذين يُقتلون ويمرضون ويجوعون ويشرّدون في غزة ولبنان. وكانت آخر مرّة سمعنا فيها تنديدهم وتضامنهم مع إسرائيليين يوم 7 أكتوبر (2023)، عندما تبيّن، كما فعلوا ليلة الخميس الماضي، الرواية الإسرائيلية وردودها مثل ببغاوات.

وفي المقابل، لم نسمع أي رد فعل عربي حيال ما جرى، خاصة وأن المشجّعين الإسرائيليين كانوا يردّدون شعارات عنصرية تسيء للعرب وتدعو إلى قتلهم. المفزع في هذا المنحى الخطير التي اتخذته هذه الأحداث أنها بنيت على رواية صهيونية كاذبة ادّعت اعتداء عرب ومسلمين مقيمين في هولندا على المشجعين الإسرائيليين في هولندا فقط لأنهم يهود، لكن هذه الرواية سرعان ما انقلبت رأسا على عقب، وظهرت رواية مناقضة، معزّزة بتصريحات مسؤولين هولنديين وبفيديوهات مصوّرة انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، تبرز أن المشجعين الإسرائيليين هم الذين بدأوا بالاستفزاز والاعتداء على الآخرين، عندما رفضوا احترام دقيقة صمت ترحّما على ضحايا فيضانات إسبانيا، وخرقوا الذي لم يُخف اشمئزازه العميق، وشبّه فشل هولندا في حماية المشجّعين الإسرائيليين بفشلها في أربعينيات القرن الماضي في حماية اليهود من «الهولوكوست». ولم يتأخر الرئيس الأميركي، جو بايدن، في إدانة ما اعتبرها «أعمالا شنيعة تعكس لحظات مظلمة في التاريخ عندما تعرّض اليهود للاضطهاد». وعلى المنوال نفسه، جاء تصريح المستشار الألماني أولاف شولتز معتبرا «الهجوم» على مشجّعي كرة القدم الإسرائيليين في أمستردام بأنه «غير مقبول»، ومطالبا بضرورة توفير الأمن والأمان لليهود في أوروبا. وفي السياق، سارت وزيرة خارجية بلاده أنالينا التي عبّرت عن «صدمتها» مما تعرض له المشجعون الإسرائيليون من «عنف تجاوز كل الحدود»، و«لا يوجد ما يبرّره» والكلام نفسه تقريبا، كرّرته مواطنتها أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، التي عبرت عن غضبها إزاء «الهجمات الشنيعة» ضد المشجّعين الإسرائيليين، ملوّحة بشعار المرحلة «لا مكان لمعاداة السامية مطلقاً في أوروبا». ولم يخرج الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن السياق، عندما كتب أن أعمال العنف ضد مواطنين إسرائيليين في أمستردام تذكره بـ«الساعات الأكثر حزنا في التاريخ»!

المفارقة الوحيدة النشاز داخل هذا العزف السيمفوني الجماعي الموحد، أنه في اللحظة التي كانت تجري فيها تلك الأحداث في أمستردام، كانت إسرائيل تقصف وتقتل وتدفن تحت الأنقاض

> مع بداية الثورة في سورية، لم يتخذ راتب الشلاح موقفاً مُنحازاً للسلطة

في رحيل شهبندر تجار دمشق

عمار ديوب

الاسم الأوّل في عالم التجارة والتجّار في دمشق وسورية، كما كان أبوه، بدر الدين الشلّاح، كذلك كان راتب المتوفى قبل أيام. ارتبط الأب بحافظ الأسد منذ أن دخوله إلى غرفة التجارة في دمشق في 1970، ولكنه في 1972 أصبح رئيساً أبدياً لها إلى 1993. ورث راتب رئاسة الغرفة، بالانتخاب طبعاً، عن أبيه، كما بشّار الأسد. لقد أعاد حافظ الأسد المجد للأب بعد أن همّشه النظام السابق منذ 1965، حين أضرب التجار ردّاً على قرارات تأميم جديدة، فجّدد الحكومة غرفة التجارة، حتى أعاد حافظ الأسد لها نشاطاتها.

اقترن اسم بدر الدين بحافظ الأسد سياقٌ طبيعيٌ لانقلاب الثاني على رفاقه البعثيين وإيقاف كلّ ما يَخُصّ قرارات التأميم والإصلاح الزراعي، وقد تضرّر منهما بدر الدين وورثته منذ زمن الوحدة وقرارات جمال عبد الناصر بخصوص ما ذكرنا.

الواقعة الأكثر شهرة لبدر الدين الشلّاح كسره إضراب تجار دمشق في 1982، وقد دعت إليه جماعة «الإخوان المسلمون» لشلّ الوضع الاقتصادي للنظام وللضغط عليه للتفاوض والبدء بالإصلاح أو التغيير. بدر الدين، وكما كافأه حافظ الأسد برئاسة أبدية لغرفة التجارة ردّ الجميل، فنزل بنفسه إلى الأسواق التجارية، وأجبر التجار على فتحها، وعلى التجارة بدين المدن السورية، وبذلك ساهم بقسطه في إفشال الإصلاح أو التغيير أو مشروع «الإخوان» في سورية، على الدولة حينها. تعمّقت بذلك أواصر الصلة بين الرجلين، فكانت كلمة بدر الدين أعلى من كل رجال الدولة في شؤون الاقتصاد، وورث الأمر راتب إلى لحظة بروز رامي مخلوف كالاسح عام 2000، حيث سيطر على الاقتصاد السوري، ابن خال الرئيس، مع بشّار مكوّنهما العسكري، وكذلك الأسلمة، فتراجعت مكانة راتب كثيراً، ولكنه لم يبدِ أيّ اعتراض. لم يكن الاسم الكبير لعائلة الشلاح من ثروتها المالية كما كذلك، وكان الأب ماسونياً، ونشر كتاباً في صورة له بالملباس الماسوني وهو بعمر كبير؛ تُعتبر العائلة متواضعة مالياً، واقتصادياً، قياساً بكبار الأثرياء في سورية. جاء الاسم من دور العائلة التجاري «تجارة الثوم والبصل والمشمش وجلود الحيوانات» ودور الأب والابن الكبير في تسيير مصالح التجار في سورية، وعبر العلاقة مع السلطة السياسية. مع حافظ الأسد، كان لرئيس غرفة التجارة بدر الشلاح دور سياسي منذ السبعينيات، ولكن وصول راتب الشلاح في 1993 إلى رئاسة الغرفة لم تكن له الأهمية نفسها (تولى مناصب كبرى إضافة إلى غرفة تجارة دمشق، مديراً للأسواق المالية ورئيساً لمجالس بعض المصارف وسواها). لقد دعم التوجّهات الليبرالية للسلطة للتخلّص من إرث التوجّهات الاشتراكية، حيث أصبح لها دورٌ اقتصاديٌّ من جزّاء النهب والفساد، وهذا سبب مركزي في التحولات الاقتصادية الليبرالية، وقد هيمن رامي مخلوف بشكل كامل بعد عام 2000 على أعمال الاقتصاد والتجارة وسواهما. ومع هيمنة الأخير، تضاءل دور الطوائف العام، وأفقرت الطبقات الصناعية والزراعية وتراجع دورها الاقتصادي، وهذا أدّى إلى انهيار تدريجيّ لأوضاع الأكثرية الشعبية، ولا سيما بعد خروج الجيش السوري من لبنان عام 2005، وأصبح متأزّماً في 2011، فكانت الثورة الشعبية. ورث راتب الشلّاح رئاسة غرفة التجارة في 1993، وظلّ فيها إلى 2008. مع بداية الثورة، لم يتّخذ موقفاً مُنحازاً للسلطة، وتؤكّد تقارير صحافية أنّه دعم النشاطات السلميّة للثورة ورفض السلاح، ويشار إلى أنّ له دوراً في إطلاق مبادرة سياسية باسم «الضمير السوري» في 2011، وتنصّ على بقاء بشّار الأسد داخلياً أو إقليمياً، وانتهت مع انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الذي أشرف عليه فاروق الشرع، وقد رفضت السلطة كل المبادرات الإقليمية والدولية للإصلاح السياسي. والجدير ذكره هنا أنّ النظام لم يهتم لهيئة التنسيق الوطنية التي تشكّلت في مايو/ أيار 2011، رغم أنّها رفعت شعارات السلميّة وضدّ العنف والطائفية والتدخل الخارجي.

لم يستفد النظام من خبرات الأب أو الابن في التحوّل الاقتصادي الليبرالي، على الرغم من أنّ كلّ تحوّل ليبراليّ ضدّ مصالح الأكثرية، بل عمل على توظيف الرجلين في خدمة تحوّل ليبرالي يتناسب مع السلطة الناهبة ولأجْلها، وهذا ما أدّى إلى الفشل الكبير في مآلات سورية الراهنة، ولكن الأب والابن اندمجا مع مشيئة حافظ الأسد ثم ابنه. ولهذا كان دورهما سلبيّاً للغاية مثل السبعينيات وإلى لحظة استقالة راتب في 2008. لعب هذا الدور كلّ من خالد بكداش، سياسيّاً، وكفتارو والبوطي، دينيّاً.

(كاتب سوري)

كاريكاتير

عماد حجاج

ترامب العائد على وقْع الضربات

عبد اللطيف السعدون

ينقل الكاتب الأميركي بوب وودورد في كتابه الصادر أخيراً «الحرب» عن الرئيس المنتخب دونالد ترامب أنه شاهد مرّة ملاكمة فاز بها من لم يكن متوقعاً له الفوز، وبعد المباراة سئل الفائز: كيف فزت؟ أجاب: لقد جئت للتوّ على وقع اللكمات... علق ترامب: «اعتقد أنه كان تعبيراً رائعاً لأنه يتعلق بالحياة بقدر ما يتعلق بالملاكمة أو بأي شيء آخر، (...)، العالم يتغيّر، ستكون هناك أزمات، ستكون هناك فترات ركود، ستكون هناك حروب، وفي معظم الحالات، سيكون الأمر خارج السيطرة. ولذلك عليك أن تمضي على وقع الضربات كي تصل».

هكذا عاد ترامب متحمّلاً بالضربات، ليصبح الرئيس السابع والأربعين للإمبراطورية الأميركية في واحدة من الوقائع النادرة في التاريخ الأميركي، جمعت له المجد من أطرافه، تفوّقاً على منافسته الديمقراطية كامالا هاريس في الأصوات الشعبية التي نالها، وتفوّقاً عليها أيضاً في أصوات المجمع الانتخابي، وسيطرة حاسمة على مجلس الشيوخ. وكذا على مجلس النواب، كل هذا سوف يتيح له التحكّم في اللعبة السياسية كما يهوى ويشاء، رافعاً شعاره المفضّل «سأجعل من أميركا أمة عظيمة مرّة أخرى»، ومطبّقاً نصيحته الرسمي العراقي، أبدى ترامب استعداده للتعامل مع السوداني في مختلف الملفات، خاصة الوجود العسكري الأميركي في العراق، وقضايا المنطقة.

وبعيداً عن البيان الرسمي، انتشرت في مجالس بغداد نكتة ساخرة أن السوداني اعتذر عن مذكّرة القبض، وأن ترامب قبل الاعتذار، شرط أن تقدّم بغداد التسهيلات المطلوبة له، كي يجري اللازم مع قادة الميليشيات والمسؤولين الذين أموا غير معروف، وما تريده قد لا يتحقّق. وكانت كل تلك الأطراف قد تابعت حملته الانتخابية بسخرية محفوفة بالقلق، عروضه التسعيرية اللافتة، وكانه في واحدة من حلقات برنامجه «تلفزيون الواقع»، إذ ظهر سائقاً في عربة قمامة، وعاملاً في مطعم ماكدونالز للوجبات السريعة، وراقصاً، وخطيباً، وماضياً على وقْع الضربات التي تشبه ضربات الملاكمة التي شاهدها من قبل. وبعكس ما كان يتوقع كثيرون، ضمنت له كل هذه العروض فوزاً استثنائياً ومثيراً، وأخيراً، عاد ليجلس على الكرسي الذهبي الأول في العالم أربع سنين تالية. وفي جعبته مشاريع وقرارات كثيرة، وكثير من الأحداث، وبعضها قد لا يمكن لأقرب مستشاريه التنبؤ بها أو الحديث عنها.

عربياً، ليس ثمّة ضمان أن يلتزم ترامب بتعهده الخطي الذي قدّمه في أثناء حملته الانتخابية لعرب ولاية ميشيغن الذي يتضمن عزمه على تحقيق السلام للبنانيين والفلسطينيين، «لأنهم يستحقون العيش بسلام وازدهار ووئام مع جيرانهم»، خاصة أن العبارات الواردة فيه فضفاضة، وتحتمل أكثر من تأويل، ولا تعدو أن تكون نسخة من تصريحات المسؤولين الأميركيين في أية إدارة سابقة أو لاحقة، ولا تعني بالضرورة العمل على تحقيقها.

عراقياً، ثمّة حالة غموض في ما ينوي ترامب فعله، ويبدو أن المخاوف التي عصفت بزعماء الميليشيات وقادة «الإطار التنسيقي» من احتمال أن تطاولهم ضرباته دفعت بهم لتكليف رئيس الحكومة محمد شياع السوداني إلى على مجلس الأمن، وكذا على مجلس النواب، كل هذا سوف يتيح له التحكّم في اللعبة السياسية كما يهوى ويشاء، رافعاً شعاره المفضّل «سأجعل من أميركا أمة عظيمة مرّة أخرى»، ومطبّقاً نصيحته الرسمي العراقي، أبدى ترامب استعداده للتعامل مع السوداني في مختلف الملفات، خاصة الوجود العسكري الأميركي في العراق، وقضايا المنطقة.

وبعيداً عن البيان الرسمي، انتشرت في مجالس بغداد نكتة ساخرة أن السوداني اعتذر عن مذكّرة القبض، وأن ترامب قبل الاعتذار، شرط أن تقدّم بغداد التسهيلات المطلوبة له، كي يجري اللازم مع قادة الميليشيات والمسؤولين الذين أموا فتحها، وعلى التجارة بدين المدن السورية، وبذلك ساهم بقسطه في إفشال الإصلاح أو التغيير أو مشروع «الإخوان» في سورية، على الدولة حينها. تعمّقت بذلك أواصر الصلة بين الرجلين، فكانت كلمة بدر الدين أعلى من كل رجال الدولة في شؤون الاقتصاد، وورث الأمر راتب إلى لحظة بروز رامي مخلوف كالاسح عام 2000، حيث سيطر على الاقتصاد السوري، ابن خال الرئيس، مع بشّار مكوّنهما العسكري، وكذلك الأسلمة،

(كاتب عراقي في كراكاس)

نعي متأخر لهذا الكوكب

ارنست خوري

عندما انتخب الأميركيون دونالد ترامب عام 2016، توهّم أصحاب النيات الحسنة أنها كانت مجرّد نزوة، تجربة يتعظ منها المر»، ردّة فعل غاضبة ضد العولمة وأزمات الديمقراطية والمشاكل الاقتصادية المزمنة والنظام والمؤسسات والبيروقراطية. تقيّأ الرجل كل قذارته أربع سنوات، عنصريةً وكراهيةً وشعبويةً وعجرفة وتطرّفاً واحتقاراً للبشر وللعلم وترسيخاً لسلوكيات ومواقف ذكورية لا يفيها وصف التخلف حقها، وتسبب بفوضى هائلة اقتصادياً وأمنياً وعنصرياً وصحياً في التعامل مع وباء كورونا وتشجيعاً لأعتى الديكتاتوريات وإضعافاً للعمل الجماعي العالمي وتعاملاً مع شؤون الحكم كأنه ملك عائلي، وإنكاراً لوجود كارثة مناخية تقضي بسرعة على شروط الحياة، وحماسة لحكم أشباهه من الكائنات، وتحريضاً للقوي لكي يقضي على الضعيف بالضربة القاضية، القضية الفلسطينية نموذجاً، وتعاملاً مع العلاقات الدولية من منطق تجاري ربحي. وسجّل باسمه أرقاماً قياسية في الفضائح والجرائم التي دين بمائة منها، حتى كاد أن يتسبّب باندلاع حرب أهلية أميركية في ذلك السادس من يناير/ كانون الثاني 2021.

فعل ذلك وأكثر، ثم أعيد انتخابه الأسبوع الماضي بزخم أكبر. ليظهر أن الترامبيين، أو الشعبويين واليمينيين المتطرّفين عموماً باتوا أغلبية في هذا الكون. يكفي احتساب عدد من صوّتوا لترامب في أميركا ولمودي في الهند، ولبولسونارو في البرازيل، وليلي في الأرجنتين ولبوتين في روسيا ولأحزاب اليمين المتطرف في انتخابات البلدان الأوروبية في الأشهر والسنوات القليلة الماضية لتنتبه إلى أنّ أكثر من نصف سكان المعمورة ربما هم ترامبيون. أدركوا ذلك أو لم يفعلوا. أما سكان الأرض من غير الترامبيين، من الديمقراطيين الليبراليين المعنيين بوضع أفضل ومفتوحة حدوده ومن المؤمنين بالعلم والرافضين لكل نظرية مؤامراتية، عالم أكثر عدالة وإنسانية وأقل حساسية تجاه القوميات والوطنيات التي تميل تقلتانياً مع الوقت نحو الشوفينية، عالم بلا حروب ولا يقدّس سوى حياة البشر، بشروط بيئية ومناخية مستدامة لاستمرار هذا الكوكب، هؤلاء باتوا أقلية ما بيدهم حيلة إزاء المدّ الشعبوي، يشاهدون شيئاً شبيهاً بصعود النازية بين الحربين العالميتين.

أغلب الظن أن أحداً لم يعد قادراً على فعل شيء إزاء فوز ترامب. هذا ما توحي به عشرات اتصالات التملّق التي تلقاها الرجل من زعماء العالم منذ إعلان فوزه قبل أسبوع، يتقدّمهم حكام عرب طبعاً، وحماستهم في أبوظبي والرياض والقاهرة لم تكن يوماً خافية لعودة من يصف عبد الفتاح السيسي بأنه «ديكتاتوره المفضّل». والحال أنّ سباق التملّق والشعبوية شاركت فيه بزخم وسائل الإعلام الغربية الكبيرة والرئيسية. بحجة المهنية وال

في نقد بيان المؤتمر التأسيسي للمسار الديمقراطي السوري

علي العبدالله

بعد لقاءات حوارية عديدة نحو ثلاث سنوات، عقدت قوى سياسية سورية، مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) ومنظمات وشخصيات سورية تصنف نفسها قوى ديمقراطية، يومي الـ25 والـ26 من الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) مؤتمراً في بروكسل بهدف تأسيس جسم سياسي منظم تحت اسم «المسار الديمقراطي السوري»، من أجل العمل على تحقيق تغيير سياسي في سورية، مسترشداً بالمنطلقات السياسية التي جرى التوافق عليها في الحوارات السابقة. وأصدرت الأمانة العامة التي انتخبها المؤتمرون بياناً ختامياً تضمّن عدة مبادئ ستنظم حركة «المسار» وتوجّهه. هنا قراءة نقدية للبيان.

قال البيان: «ومن أجل أن توضع سورية من جديد على المسار الديمقراطي، يؤكد المؤتمر الحقائق التالية التي سنبذل كل الجهود من أجلها:- وحدة سورية أرضاً وشعباً، لأن الحفاظ على وحدة البلاد هو الأساس في أي حلّ سياسي، وهو ما يجب أن يشكّل قاعدة لأي عملية تفاوضية. - الانتقال السياسي عبر الأمم المتحدة والقرارات الدولية، وبخاصة القرار 2254، وتوسيع تمثيل السوريين وتعزيز وزنهم الذي يمثل الإطار القانوني المعتمد لتحقيق التسوية السياسية بين جميع الأطراف.- تأكيد الهوية الوطنية السورية التي تسمو على الهويات الفرعية وتحتضنها. - إن لمسار الديمقراطية والتقدم علاقة طردية مع تمكين المرأة، ولن يبلغ التغيير مداه من دون ذلك، وفي الوقت نفسه، إذا كان هذا القرن قرناً لإنجاز المساواة الجندرية، يجدر بنا أن نكون في قلب تلك الحركة.- تأكيد دور الشباب ومساهمتهم في صنع القرار وضرورة تمثيلهم في الهيئات المنبثقة من المسار لاستثمار طاقاتهم وقدراتهم.- ضرورة إقامة نظام لامركزي تتحدد تفاصيله عبر حوار وطني شامل بين الأطراف كافة، لضمان حقوق جميع مكونات الشعب السوري ومنع عودة الاستبداد.- الفصل بين الدين والدولة وحياد الدولة تجاه الأديان. - بناء الجمهورية السورية وتحصين حقوق الجماعات والأفراد يتطلب مبادئ دستورية محصّنة تعتمد على القوانين والمواثيق والشرعة الدولية لحقوق الإنسان والجماعات وأن يكون للقانون الدولي والمواثيق الدولية الأولوية على المبادئ الدستورية، بشكل خاص القانون الدولي الإنساني - جنيف 1949. - تُعتبر الديمقراطية نظاماً ضامناً لضبط فعالية الحياة السياسية السورية، القائمة على التنوع والغنى المجتمعي، بما يضمن تحقيق أفضل النتائج على المستوى السوري العام. - تأكيد حلّ القضية الكردية وفق الشرعية الدولية وضمان حقوق المكونات الإثنية الأخرى».

عانى البيان من تعارض ونقاط ضعف، حيث يلاحظ القارئ المدقّق في قائمة المبادئ التي أعلنت تعارضاً بين قول البيان في البند الثاني: «الانتقال السياسي عبر الأمم المتحدة والقرارات الدولية، وبخاصة القرار 2254»، وقوله في البند السادس: «ضرورة إقامة نظام لامركزي»، حيث إن القرار الدولي المذكور لا يدعو إلى إقامة نظام لامركزي، بل يدعو إلى إقامة «حكم ذي مصداقية يشمل الجميع، ولا يقوم على الطائفية»، و«حدّد جدولاً زمنياً لصياغة دستور جديد»، و«دعمه انتخابات حرّة ونزيهة تجرى، عملاً بالدستور الجديد». لذا، قضية اختيار شكل النظام السياسي مؤجّلة إلى ما بعد تنفيذ الانتقال السياسي بإقامة هيئة الحكم الانتقالية وامتلاك الشعب السوري قراره والبدء بمناقشة الخيارات السياسية والاقتصادية، وفي مقدّمتها النظام السياسي، ما يجعل وضع بند «ضرورة إقامة نظام لامركزي» غير مناسبٍ في هذا التوقيت.

> يُلاحظ تجاهل بيان «مسار» استهداف جميع الأطراف المدنيين، خصوصاً أنه ذكر الاعتداءات التركية المستمرّة والمتكرّرة على شمال سورية وشرقها

> تحاشي البيان إعلان المواقف بصراحة في قوله: «تأكيد حلّ القضية الكردية وفق الشرعية الدولية وضمان حقوق المكونات الأثنية الأخرى»

كذلك سيلاحظ ورود كلمة الجماعات مرّتين في قوله في البند الثامن: «بناء الجمهورية السورية وتحصين حقوق الجماعات والأفراد يتطلب مبادئ دستورية محصّنة تعتمد على القوانين والمواثيق والشرعة الدولية لحقوق الإنسان والجماعات». هنا يبرز السؤال: ما هي حقوق الجماعات في الشرعة الدولية؟ إذ المعروف أن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ليس في الصيغة الرسمية كلمة والجماعات التي أضافها واضعو البيان، تتحدّث في معظم موادّها عن حقوق الأفراد، وتخصّص مادّة لحقوق الجماعات تحت عنوان حقوق الأقليات. وهذا يثير سؤالاً آخر عما إذا كان يُقصد بكلمة الجماعات الأقليات والقبول بما ورد في الشرعة الدولية بشأنها، حيث تركّز الشرعة في هذه المادة على المساواة أمام القانون وحق ممارسة الحقوق الثقافية واللغوية والدينية، إلا في حالة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، فلها الحقّ في تقرير المصير.

كذلك سيجد في هذا البند قولاً يتناقض مع السائد دولياً، وذلك في قول البيان: «وأن يكون للقانون الدولي والمواثيق الدولية الأولوية على المبادئ الدستورية، بشكل خاص القانون الدولي الإنساني - جنيف 1949»، حيث إن المتعارف عليه دولياً أن لا شيء يعلو على الدستور، وأن القانون الدولي فوق القانون الوطني، وليس فوق الدستور الوطني، أي أن الدولة التي توقع على معاهدة دولية ويصدّق برلمانها على هذه المعاهدة، ملزمة بتغيير قوانينها التي تتعارَض مع محتوى هذه المعاهدة، وليس تغيير دستورها. لم هذا الموقف المتعارض مع المعمول به دولياً؟ أهو عدم تمييز حقوقي بين الدستور والقانون، أم محاولة لتمرير سابقة حقوقية لأهداف ذاتية؟

ويلاحظ القارئ تحاشي البيان إعلان المواقف بصراحة في قوله في البند العاشر: «تأكيد حلّ القضية الكردية وفق الشرعية الدولية وضمان حقوق المكونات الإثنية الأخرى». لماذا لم يحدّد ماهية الحل الذي تقول به الشرعية الدولية للقضية الكردية وغيرها من المكونات الإثنية، أهو بسبب عدم الاتفاق عليها، أم هو المتعارف عليه الوارد أعلاه عن حقوق الأقليات في الشرعة الدولية، أم هو غير معلن لتحاشي ردود الفعل التي ستثور عليه، لأنه ينطوي على مطالب غير مقبولة لدى عامّة السوريين؟

لا يواجه البيان هذه الثغرات فقط، بل ثمة قضايا مسكوت عنها في الواقع السياسي، الذي يؤسس «المسار» سرديته لمواجهته، منها تجاهله، بعد قوله: «بعد أن عانت وما زالت من استبدادٍ طويل مارسه نظامٌ تسلطي صادر السياسة ونزعها من المجتمع من خلال القمع والاضطهاد وتكريس الانقسامات العمودية (قومياً ودينياً وطائفياً)، طمعاً في تأبيد سلطته التي تفتقر إلى أي مصدر من مصادر الشرعية ما عدا شرعية الأمر الواقع والقوة العسكرية والأمنية». تجاهله تفاوض قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، الجناح العسكري لمجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، المشارك في «المسار»، التفاوض مع النظام السوري، الذي يقول عنه «إنه يفتقر إلى أي مصدر من مصادر الشرعية ما عدا شرعية الأمر الواقع والقوة العسكرية والأمنية»، بشأن حل جزئي خاص باحتياجات «قسد» لتعزيز موقفها في المواجهة مع القوات التركية. ألا يتعارض ذلك مع إعلان البيان افتقار النظام الشرعية، ومع توجّه «المسار» وسرديّته لإقامة نظام ديمقراطي في سورية قائم على شرعية شعبية حقيقية، ألا يمنح مثل هذا الاتفاق، لو حصل بين «قسد» والنظام، النظام شرعية مهما كانت نسبتها ويعزز موقفه في مواجهة مطالب المجتمع الدولي تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254. ألم يكن من الواجب إبداء الرأي بهذا الحوار وإعلان موقف منه، طالما اعتبر البيان النظام فاقداً للشرعية، وبالتالي لا يجوز الحوار معه، بل الضغط عليه لتنفيذ القرار المذكور، وإلا فما قيمة القول إنه يفتقر إلى الشرعية، أهو كلام إنشائي أم شعبوية؟

ويُلاحظ تجاهل البيان استهداف جميع الأطراف المدنيين، خصوصاً أنه ذكر الاعتداءات التركية المستمرّة والمتكرّرة على شمال سورية وشرقها. ألم يكن التوجّه الوطني لـ«المسار» يستدعي المطالبة بحماية المدنيين، وعدم إلحاق الأذى بهم من خلال القصف العشوائي، أو من خلال التعدّي على أملاكهم وأرزاقهم، كما يحصل في مناطق عفرين وراس العين وتل أبيض ودير الزور والحسكة.

وأخيراً، ألم يكن الموقف الديمقراطي الذي يبشّر به «المسار» يقتضي التعريج على انتشار سياسة الهوية والانقسامات العمودية بين السوريين على أسس عرقية ودينية ومذهبية التي نمت وتفشّت بسببها. ألا تشكّل سياسات الهوية نقيضاً للخيار الديمقراطي، الذي يقول «المسار» إنه هدفه وغايته المنشودة، وسبب لتكريس الإنقسامات المدمرة؟.

في الختام، انطوى البيان على مواقف سياسية ونظرية، سعت القوى المشاركة في المؤتمر لتحقيقها وتكريسها لخدمة منطلقاتها وأهدافها، حيث سجل مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) نقطتين في صالحه: «إدانة الاعتداءات التركية على شمال وشرق سورية»، و«ضرورة إقامة نظام لامركزي»، فيما سجّلت القوى الديمقراطية، هي الأخرى، نقطتين: «التمسّك بوحدة سورية أرضاً وشعباً»، و«تأكيد الهوية الوطنية السورية». نقطتا «مسد» محدّدة وملموسة، ونقطتا القوى الديمقراطية مبادئ ومحدّدات للمواقف والعمل، ما يستدعي منها التنبه والمتابعة والتدقيق خلال الممارسة واتخاذ القرارات. وقد كان لافتاً أن معلقين من المعارضة السورية اتهموا «مسد» بالسعي لتعزيز شرعيته والتمدّد خارج نطاق مناطق نفوذه، وكأنهم يريدون حقاً من «مسد» العمل خارج مشروعه وخططه السياسية والعسكرية وخدمة أهداف غير أهدافه، وهو يمتلك القدرة على وضع أهدافه موضع التنفيذ؛ وكأنهم لا يعلمون أن السياسة فن تحقيق الممكن، وفن تغيير توازن القوى لإيجاد ممكن بديل.

(كاتب سوري)

كمال داود... غلاديا تور وخطاب ما بعد الكولونيالية

محمد سي بشير

يبدو العنوان غريباً، إذ يجمع بين أديب بدأ بحصد جوائز عن رواياته وفيلم سيُعرض قريباً، هو الأكبر من حيث النّفقات (250 مليون دولار) والدّيكور الضّخم (أعاد المخرج، ريدلي سكوت، بناء الكوليزي، المسرح الروماني الشّهير). ولكن، عند الغوص، عميقاً في تزامن الحدثين (الجائزة والفيلم) نجد أنّ العالم يتغيّر نحو وجهاتٍ لا ننتهي من التّعجُّب بمآلاتها التي لخصها بطلُ «غلاديا تور»، الممثّل الأميركي دنزل واشنطن (نال جائزتي أوسكار من قبل)، في حوار له على قناة فرنسية، العالم يتغيّر وأرجو، أضاف «أن يتجسّد خطابي الذي ألقيتُه في حفل تنصيب أوباما لنقم بما يجب حتّى نكون شخصاً واحداً، في التّفكير والعمل» (We Are One)، أي ابتكار ذلك الإنسان الذّي يفكر على نسقٍ واحدٍ لفائدة الكلّ بعيداً عن الأنانية.

لطالما كتب صاحب هذه السطور، في «العربي الجديد»، عن نماذج لكتّاب أصابهم الاغتراب الفكري، فأصبحوا يغرّدون خارج سرب هُويّتهم وضدّ ثوابت أمّتهم. ومنهم، على سبيل المثال، بسبب نيله أرقى جائزة أدبيّة في فرنسا، جائزة غونكور للعام 2024، كمال داود، الكاتب الجزائري أو، بالأحرى، وهكذا يعرّف نفسه، الفرانكو- جزائري، مزدوج الجنسيّة ومتذلّل لأمّه فرنسا.

بهذه المناسبة، هناك من تحدّث عن لغط، في الجزائر، بسبب هذه الجائزة، إلى درجة أنّ بعضهم كُتب، في مقالة له، أن هناك من حسد كمال داود عليها، وما يتبعها من شهرة في الأوساط الأدبيّة الفرنسيّة، وأنّ التّحجُّج بالهويّة، في حوارات الكاتب وبالمواضيع التي يثيرها في مقالاته التي يكتبها في أسبوعية فرنسية بمينيّة الهوى، ما هي إلّا سبيل لانتقاده والنّيْل من شخصه. في حين أنّ هؤلاء، من فريق المحتجّين على شخص كمال داود وخطّ سير موهبته الأدبيّة، لهم ما يدفعهم إلى ذلك الموقف، خاصّة أنّ الأمر لم يظهر فجأة، بل تراكم، على مرّ عشرة أعوام، من 2014، التي انتقل فيها داود إلى العيش في فرنسا (استقرّ بصفة دائمة، في 2021)، تدريجياً، ولكن عبر تحوُّل خطّ تفكيره، وأخذ كتاباته إلى ألوان محدّدة، لها صلة بالولاء الفكري، تتناسب مع مواقف فرنسا من الذّاكرة التّاريخية الجزائرية المتنازع بشأنها مع فرنسا ومن قضيّة فلسطين، ما سنحاول الكتابة عنه، في هذه المقالة، لتبيان ذلك الانحراف الفكري المصاحب، دوماً، في ما يخص المغاربيين (كاتبان من المغرب، الطاهر بن جلون وليلى سليماني وكمال داود)، مع مواقف إزاء الهويّة وقضايا الأمّة خاصّة قضية فلسطين، كما سنرى.

> لم يتوان كمال داود عن إظهار أمته وشعبه بأسوأ الصُّور والتماثلات، معزّزاً الصُّورة النمطية/ دعاوى/ ادّعاءات التي يحملها الغرب

كمال داود، كما قال أحدهم، من فريق المحتجّين، بمنطق، أُعطي له خطاب جيّد، وطلب منه أن يخرجه بمنطق خطاب ما بعد الكولونيالية، مع فارق أن ما بعد الكولونيالية تعمل على التّنديد بالظّاهرة الاستعماريّة ومساوئها، في حين أنّ ما قام به داود هو التّحايل على القارئ، في روايته الصادرة أخيراً، بتضخيم العشرية السّوداء (المأساة في الجزائر في أعقاب توقيف المسار الانتخابي، في 1992، وذهب ضحيتها عشرات آلاف من الجزائريين). وهي، في الحقيقة مأساة، بكلّ ما تحمله العبارة من معنى وأبعاد وتداعياتها في الذّاكرة الجمعية الجزائرية ما زالت حاضرة وحيّة. ولكن ليس على حساب الليل الاستعماري الاستيطاني لفرنسا، في الجزائر، الذي دام أكثر من 130 عاماً (1830 - 1962) الذي ذهب ضحيته، وفق مصادر موثوقة وقرائن مستنتجة من ظاهرة تناقص عدد الجزائريين في الإحصائيات الدّيمغرافية التي قامت بها فرنسا، نفسها، خاصة بين 1830 و1870، ما يربو عن عشرة إلى 12 مليون جزائري بمختلف الأشكال والأدوات من القتل، المحارق، المجازر، المجاعات المتكرّرة، التجنيد الإجباري، النفي نحو جزر المحيط الهادي... إلخ.

إلى جانب ذلك التّحايل، لم يتوان كمال داود عن إظهار أمته وشعبه بأسوأ الصُّور والتماثلات، معزّزاً الصُّورة النمطية/ دعاوى/ ادّعاءات التي يحملها الغرب، والفرنسيون على وجه الخصوص، بل مؤكّداً لها، من كبت جنسي، عداوة للمرأة، خصومة مع الحريات وإسلاموية/ تطرف، إضافة إلى معاداة السّامية، وكلها تهم كالها ضد الجزائريين في حواراته وفي مقالاته الأسبوعية التي كان ينشرها وما زال في أسبوعية يمينية. وخاتماً ذلك كله بروايته التي أظهر فيها كراهيته الجزائر التي عمل، للتذكير، مستشاراً للرئيس الفرنسي، ماكرون، في أثناء زيارته الجزائر في 2022، في ملفٍّ رمزي كبير، هو الذّاكرة. وتقول مصادر إنه من أوحى لماكرون بخطاب ريع الذاكرة الذي تعمل السلطات، في الجزائر، على استخدامه لابتزاز فرنسا.

للقارئ أن يتساءل عن وجه التناسب بين كمال داود وجائزته تلك وفيلم سينمائي مرتقب (غلادياتور). والإجابة، هنا، تتضمّن شكل (ومضمون) الحديث الذي ظهر فيه الممثل الرئيس للفيلم على قناة فرنسية، ثم رسائل الفيلم، نفسه، ونحن على أعتاب منعرج نيوليبرالية ترامب بكلّ ما تحتويه من تغيّراتٍ سيعمل على طبع النّظام السّياسي الأميركي والاقتصاد العالمي بها، على المديين، القصير والمتوسّط.

ظهر الممثل دينزل واشنطن واثقاً بنفسه، وكانت إجاباته على ما عهدناه منه، مدافعاً عن حقوق السود، في أميركا، ومنوّهاً بالإنسانية، فيما يقوم به من أعمال سينمائية ومسرحية، برع فيها ونال، كما ذكرنا، جائزتي أوسكار عنها، ويُرتقب أن ينال جائزة ثالثة عن فيلمه الجديد، غلادياتور. وقد كان، في مضمون إجاباته، مقتضباً، وحمل كلامه ما كان يريد أن يتحدّث عنه من مشوار حافل في السينما (يبلغ الممثل 70 عاماً) وعن مساندته أوباما الذي ما زال يقول عنه إنه أفضل رئيس، من أصول أفريقية، عرفته أميركا من حيث الدفاع عن الأقليات وسن القوانين الإجتماعية التي حمت الطبقات المهمّشة والهشّة.

على العكس من ذلك، كانت لكمال داود لقاءات صحافية بعد إعلان نيله جائزة غونكور للعام 2024، التي بدا فيها مزهوّاً باحتفاء الفرنسيين به وقد اعتبروه أجرأ من تحدّث عن الجزائر، معارضاً كلّ المسلّمات التي اعتبرها، هو نفسه، في كتاباته وحواراته، انحرافات عن الحياة على النّسق الغربي، حيث لم يترك تهمة إلّا ورمى الجزائريين بها، مثل ما فعل، في 2016، عندما كتب مقالة عن أحداث مدينة كولون (ألمانيا)، حيث جرى اعتداء على بعض النّساء، واتّهم عرب ومسلمون (مغاربيون) باقتراف ذلك، وبعد تحقيق نزيه أجرته الشّرطة الألمانية، تمت تبرئتهم، لكن كمال داود أصر على كتابة مقالة مشينة عن الكبت الجنسي للمغاربيين، واتّهم المجتمعات المغاربية، والجزائر خصوصاً، بمعاداة الحياة الطّبيعية، ومنها الحرّية الشّخصية والمرأة. وللمفارقة العجيبة، رفض تلك المقالة مثقفون فرنسيون، أشهر بعض منهم بياناً نشرته صحيفة لوموند اتّهموا فيه كمال داود بأنّه إسلاموفوبي (كاره للمسلمين). وهذه تهمة، في العادة، لا تُقال إلّا عن الغربيين كارهي المسلمين، وليس عن شخص من أصول إسلاميّة.

وعلى العكس من ثقة دينزل واشنطن، عمل الإعلاميون الفرنسيون على إبراز أنّ جائزة كمال داود سياسية، بل ذهبت محلّلة، في تعليق لها، على قناة إذاعية إخبارية، إلى أنّ الجائزة لم يمنحها الرُّواة والأدبيون، بل جاءت بإيعاز من رجل الأعمال، اليميني المتطرّف، بولوري. وأبعد من ذلك، عندما سُئل عن تعريفه الحب، أجاب أن التّعريف الجيّد، لديه، هو قبول الآخر، ممّا تعجّب منه محاورُه، لأنّه يعرف، تمام المعرفة، أنّ كمال داود لا يعرف قيم قبول الآخر الذين يبرز كراهيته لهم في كتاباته، خاصة مواطنيه من الجزائريين والمغاربيين، بصفة عامّة.

لكمال داود كلّ الحرّية في أن يكتب ما يريد، وأن يعمل، جاهداً، على أن ينال ما يتطلع إليه من جوائز. ولنا، نحن، في المقابل، كلّ الحق، في أن نبيّن عوار ما يقوم به، وجاءت مناسبة عرض فيلم «غلادياتور»، قريباً على الشّاشات الأوروبية، لنبرز مدى الفارق بين شخصيتين، تدّعي إحداهما أنّها تنتمي إلى عالم الخيال الرّوائي، وتسمو بقيم الإنسانية، من خلال كيل التّهم والكذب على بلاده وشعبه وشخصية كاريزمية في عالم الخيال السّينمائي. ولكن بثقافة واسعة، وهو يهم للقيام بالعمل الإشهاري لفيلمه، حيث يظهر مستوى الاثنين في الحديث. ويبرز، للكلّ، تعامل الفرنسيين مع من يعتبرونه مترجماً لتعاليمهم المستمر، الاستعماري والاستيطاني، على الجزائر وعلى المغاربيين، عموماً، حيث لم يجرؤ كمال داود، للذّكر، على انتقاد طريقة تعامل الفرنسيين مع شخصيةٍ محترمة، الفكاهي من أصول مغربية، ياسين بلعطّار، الذي رافق ماكرون في زيارته، قبل أيام، المغرب، وأظهر الإعلام الفرنسي كراهيته له، لأنّه، بكلّ بساطة، وعلى العكس من داود، ذهب إلى ماكرون، في قصر الإليزيه، ليثنيه على المشاركة في مسيرة ضدّ معادة السّامية، كونها ستعمل على تقسيم المجتمع الفرنسي، على خلفيّة ما يجري في غزّة من مجازر إبادة.

أمّا خطاب ما بعد الكولونيالية، فلن تجد فرنسا أفضل من بوعلام صنصال وياسمينة خضرا أو كمال داود، للتّعبير عن وجوب تجاوز الذاكرة والتّعامل مع الماضي أنّه، كما قال ساركوزي، في خطاب له، في السّنغال، في أثناء رئاسته فرنسا، إنّ التّاريخ أبرز قابلية أفريقيا للاستعمار، وإنّها لا يمكنها إلا أن تبقى في تبعية لباريس، مبرّراً بذلك الظّاهرة الاستعمارية والمشروع الاستيطاني، برمّته.

في الأخير، مع التّرحُّم على روح اللاعب القدير في فريق جبهة التّحرير الجزائرية، في أثناء الحرب التّحريرية الكبرى، رشيد مخلوفي، لا نملك إلا أن نقول إن هناك من باع الدنيا من أجل وطنه (عبارة منقولة قالها أحدهم، للأمانة) ومن باع وطنه لينال جائزة مع التّساؤل عن موقف كمال داود، لو أنه عاش انطلاق ثورة التحرير في الجزائر ونحن في شهر اندلاعها واحتفلنا، قبل أيام، فقط، بذكراها السّبعين؟

(أستاذ جامعي جزائري)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)